

تحرك عاجل

تمديد اعتقال سجين من سجناء الرأي

جدد أحد القضاة بالقاهرة أمر اعتقال الطالب محمود حسين لمدة 45 يوما أخرى، وذلك في 24 أغسطس/آب. وكان محمود حسين قد أمضى أكثر من 18 شهرا معتقلا رهن المحاكمة لارتدائه "قميصاً يحمل شعار "حملة وطن بلا تعذيب" ووشاح عليه شعار "ثورة 25 يناير"، ويعد سجيناً من سجناء الرأي.

مثل سجين الرأي المصري محمود محمد أحمد حسين، وهو طالب يبلغ من العمر 19 عاماً، أمام المحكمة بالقاهرة في 24 أغسطس/آب حيث جدد القاضي أمر اعتقاله لمدة 45 يوماً أخرى، وكان قد أمضى أكثر من 18 شهراً معتقلاً رهن المحاكمة. وجدير بالذكر أنه يجوز في ظل القانون المصري اعتقال المرء رهن المحاكمة لمدة تصل إلى عامين إذا كان متهماً بجرمة يعاقب عليها بالسجن المؤبد أو الإعدام. وقد بات محمود حسين معرضاً للحكم عليه بالمؤبد بسبب تهم ملفقة.

وقد تعرض محمود حسين عقب القبض عليه في 25 يناير/كانون الثاني 2014 للتعذيب على أيدي المحققين، وأجبر على "الاعتراف" في تسجيل مصور بالانتماء لتنظيم "الإخوان المسلمون" المحظور، وحياسة متفجرات والاشتراك في تظاهرة بدون تصريح. وقد تعرض للضرب والصعق بالكهرباء على ظهره ويديه وخصتيه لمدة أربع ساعات، طبقاً لما قاله محاميه وأخوه.

وجاء إلقاء القبض عليه في الذكرى الثالثة للثورة المصرية، وذلك عند إحدى نقاط التفتيش بينما كان في طريقه للعودة إلى منزله، تحت ذريعة ارتدائه قميصاً عليه شعار "حملة وطن بلا تعذيب" ووشاح عليه شعار "ثورة 25 يناير". وقد تعرض للضرب عدة مرات، آخرها في 14 يوليو/تموز في أثناء احتجازه بسجن استئناف القاهرة.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المصرية إلى إطلاق سراح محمود حسين فوراً وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي اعتقل لا لشيء سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والتجمع.
- دعوة السلطات إلى حماية محمود حسين من التعذيب وإساءة المعاملة.

- حث السلطات على الأمر بإجراء تحقيق عاجل ومستقل في ادعاءاته المتعلقة بالتعذيب وتقديم المسؤولين إلى العدالة.

يرجى إرسال المناشدات قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى كل من:

مساعد المدعي العام

علي عمران

مكتب المدعي العام

دار القضاء العالي

1 ش 26 يوليو

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 577 47 16

(خلال ساعات العمل الرسمية فقط. فرق التوقيت عن توقيت جرينتش +2)

صيغة المخاطبة: سعادة المستشار

رئيس الجمهورية

عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 391 1441

بريد إلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

Moh_moussa@op.gov.eg

صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

كما ترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

ماهي حسن عبد اللطيف

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 574 9713

بريد إلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الثاني من التحرك العاجل 286/14 لمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/2109/2015/en/>

تحرك عاجل

تمديد اعتقال سجين من سجناء الرأي

معلومات إضافية

نقل محمود حسين إلى سجن طرة بالقاهرة في 25 يوليو/تموز، وكان قد احتجز قبل ذلك في سجن استئناف القاهرة حيث تعرض للضرب مرتين. ففي 14 يوليو/تموز قام اثنان من حراس السجن بصفعه على وجهه ولكمه في بطنه عندما أصر على أخذ متعلقاته الشخصية معه عندما أعلماه أنه سينقل إلى سجن آخر. وطبقا لما قالته أسرته، فإن تلك هي المرة الثانية التي يتعرض فيها للضرب في سجن استئناف القاهرة، وكانت المرة الأولى قد وقعت قبلها بعام. وتقول الأسرة إنها قدمت شكاوى لمكتب المدعي العام عن تعذيب محمود حسين وإساءة معاملته، وذكر المكتب أنه فتح تحقيقا، لكن الأسرة حتى الآن لم تخطر بالنتائج حسبما قال أخو محمود حسين ومحاميه.

وكان محمود حسين قد ألقى القبض عليه في 25 يناير/كانون الثاني 2014 عقب اشتراكه في مظاهرة بوسط القاهرة ضد "الإخوان المسلمون" والحكم العسكري، في الذكرى السنوية الثالثة "لثورة 25 يناير/كانون الثاني" المصرية. وقد قامت قوات الأمن بتفريق المظاهرة بالغاز المسيل للدموع بعد ما لا يزيد على خمس دقائق، فخرج محمود حسين من المظاهرة واستقل حافلة للعودة إلى منزله بحي المرج في شمال شرق القاهرة. وعند إحدى نقاط التفتيش بالمرج وفي وقت الظهر تقريبا، أوقفت قوات الأمن الحافلة وألقت القبض على محمود حسين لارتدائه قميصاً يحمل شعار "حملة وطن بلا تعذيب" ووشاح عليه شعار "ثورة 25 يناير"، ومن المفهوم أن محمود حسين عند القبض عليه استفسر عن سبب توقيفه لكنه تعرض للضرب على أيدي خمسة من ضباط الشرطة الذين كانوا يرتدون الملابس العادية، ثم سحبه من قدميه إلى نقطة شرطة صغيرة على مقربة من المكان، وظلوا يضربونه لمدة 30 دقيقة ثم اقتادوه إلى قسم شرطة المرج حيث ضربه بقبضات اليد وبال عصي نحو الساعة. وجزير بالذكر أن هذا اللون من التعذيب معروف في أقسام الشرطة والسجون المصرية باسم "حفلات الاستقبال". وفي قسم الشرطة وجهت لمحمود حسين تهم ملفقة من قبيل الانتماء لجماعة محظورة وحباسة زجاجات كوكتيل مولوتوف وقنابل يدوية والتظاهر بدون تصريح وتلقي أموال بغرض التظاهر. وفي وقت لاحق تم إيداع محمود حسين زنزانه مع 50 شخصا آخر على الرغم من أن هذه الزنزانه الموجودة في قسم الشرطة مهيةة لاستيعاب 16 محتجزا فقط. وقد قام المحبسون في الزنزانه بضربه وتهديده وذلك - حسبما زعم - بناء على توجيهات من ضباط الشرطة، واستمر الضرب نحو 3 ساعات حتى اقتيد محمود حسين إلى ضباط الأمن الوطني بقسم الشرطة لاستجوابه. وقال له أحد ضباط الأمن الوطني إنه سيملي عليه اعترافا ويصوره بالفيديو، فرفض محمود قائلا إنه لن يعترف بجرائم لم يرتكبها. وعندئذ تعرض للضرب والصعق بالكهرباء لمدة أربع ساعات. بعدها قال محمود حسين لضباط الأمن الوطني إنه "سيعترف" بأي شيء يملونه عليه حتى يتوقف التعذيب، فقام ضباط الأمن الوطني بتصويره وهو "يعترف" بالتهم الملفقة.

وفي 26 يناير/كانون الثاني نقل محمود حسين لاستجوابه أمام نيابة أمن الدولة بالقاهرة الجديدة التي تتولى التحقيق في التهم المتعلقة بالأمن الوطني. وهناك أنكركل الاتهامات وقال إنه عذب حتى "يعترف"، لكن المحقق لم يجله إلى الفحص الشرعي ولم يأمر بفتح أي تحقيق في ادعاءات التعذيب التي قال بها. وظل محمود حسين في قسم شرطة المرج لمدة ستة

أيام ثم نقل بعد ذلك إلى "سجن أبو زعبل" حيث تعرض للضرب عند وصوله إليه. وفي مايو/أيار 2014 تم نقله إلى
سجن استئناف القاهرة.

جدير بالذكر أن ما لا يقل عن ألف شخص قد قبض عليهم في 25 يناير/كانون الثاني 2014 بسبب التظاهر دون
تصريح، وأن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة لتفريق التظاهرات في شتى أنحاء البلاد، وأنه في 24 نوفمبر/تشرين
الثاني 2013 بدأ سريان قانون جديد للتظاهر يتسم بالقمع ويعطي وزارة الداخلية صلاحيات تقديرية واسعة.

الاسم: محمود محمد أحمد حسين

النوع: ذكر

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل UA: 286/14، رقم الوثيقة: MDE 12/2323/2015، تاريخ الصدور: 26
أغسطس/آب 2015